**ملخص بحث**

1. تطوير القطاع المصرفي وتعزيز قدراته لجذب الاستثمارات وخاصة ً الأجنبية منها، وذلك لان ضعف القطاع المالي في المحافظة يعد من المعوقات التي تقف بوجه التدفقات المحتملة للاستثمارات الأجنبية في المحافظة.
2. زيادة التخصيصات الاستثمارية من قبل الموازنة ومحاولة تنفيذ المشاريع الاستثمارية على ارض الواقع قدر الإمكان.
3. محاولة الاستفادة من السيولة المتوفرة في المصارف قدر الإمكان من خلال القروض المقدمة للمشاريع وتسهيل منحها مقابل ضمانات معقولة، والتأكد من مصداقية المقترض بإنفاق المبالغ على المشروع الاستثمار.
4. على الهيئة الوطنية للاستثمار تحديد المناطق الآمنة المستقرة ليتم بها الاستثمار وتحديد المرافق والقطاعات المهمة التي لها الأولوية أي المرافق الرئيسة للمواطن، وأهمها مشاريع الطاقة الكهربائية، ومشاريع تصفية وتوفير الماء، فضلاً عن مشاريع الصحة.

**علاء ياسين حسين**

**شيماء صالح حسن**